دور مؤسسات المجتمع المدني في سياسات الحد من الفساد في ضوء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر

د. مروة محمد عبد المنعم بكر *

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني ومدى مشاركتها في مكافحة الفساد في مصر، حيث يتطلب التصدي لظاهرة الفساد في أي مجتمع تضافر جهود العديد من المؤسسات وعلى رأسها المجتمع المدني الذي يلعب دورًا محوريًا في هذا الصدد في العديد من الدول، وذلك من خلال مشاركتها في صنع القرار والرقابة على تنفيذه ويمتد الأمر في كثير من الأحيان إلى محاسبة الأجهزة المحلية.

وانتهت الدراسة إلى أنه لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من المساعدة في مكافحة الفساد بشكل أساسي، فلابد أن تعمل هي ذاتها أولًا وفق أسس واضحة ومحددة، وأن تقدم نموذجًا فعالًا في الشفافية والنزاهة وأن يتسم عملها بالمصداقية وأن تقوم بإجراء تحالفات قوية مع المؤسسات الإعلامية المستقلة والقوى الشبابية، وأن تحقق استقلالا ماليا وماديا عن الحكومات ولا مانع أن تحرص على التعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية وتتبادل المعلومات حول جرائم الفساد بصورة تتسم بالمهنية.

كلمات مفتاحية:المجتمع المدني،مكافحة الفساد،الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

Abstract:

This research aims to study the role of civil society institutions and the extent of their participation in combating corruption in Egypt, as addressing the corruption phenomenon in any society requires the concerted efforts of many institutions, led by civil society, which plays a pivotal role in this regard in many countries, through their participation in decision-making and monitoring its implementation, and the matter often extends to holding local agencies accountable.

The study concluded that for civil society organizations to be able to help fightting corruption fundamentally, they must first work on clear and defined principles. In addition, it should provide an effective model of

* استاذ مساعد – كلية التجاره جامعة اسيوط قسم العلوم السياسية والاداره العامة

E-mail: marwabakr112@yahoo.Com

transparency and integrity, that its work should be credible, that it should make strong alliances with independent media institutions and youth forces, that it should achieve financial and material independence from governments, and that it should cooperate with various government agencies and exchange information on corruption crimes in a professional manner.

Key Words: **Civil Society, Anti-Corruption, National Anti-Corruption Strategy.**

مقدمـة:

تحتل مكافحة الفساد أولوية على جميع الأصعدة نظرا لما له من آثار عميقة على تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة والضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. الأمر الذي يستدعي تدخل الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على جميع المستويات لاتخاذ الإجراءات الضرورية والتدابير الوقائية والفعالة لمكافحة الفساد.

وفي هذا الإطار، تقوم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بتحليل جهود مكافحة الفساد من خلال مجموعة من المسارات تشمل المستوى الإداري والمستوى التشريعي والقضائي، مستوى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، مستوى التعاون الإقليمي والدولي وأخيرًا المستوى التوعوي والتشاركي. (١)

وفيما يتعلق بالمستوى التوعوي والتشاركي، ركزت الاستراتيجية على جهود التوعية بمخاطر الفساد وآليات مكافحته في المجتمع المصري من خلال العديد من المستويات بداية بالمؤسسات التعليمية والبحثية، المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية والتدريبية، بالإضافة الى تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية ذات الصلة بمكافحة الفساد، وأخيرا على مستوى تدعيم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني. (٢)

وبالتالي، تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا لا يستهان به، وتعد شريكًا يسهم في توعية المجتمع وتمكينه للمشاركة والانخراط في تحسين معيشة المواطنين، ومع تزايد أعداد مؤسسات المجتمع المدني واتساع حجمها وتعاظم دورها التنموي حول العالم، أصبحت شريكًا للدولة في عملية التنمية البشرية والتخفي من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها على حياة المواطنين ولا سيما مكافحة الفساد باعتبارها أساسًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (٣)

ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوضيح الفرق بين الدور الرعائي والخدمي الذي تلعبه

هذه المؤسسات على المستوي الوظيفي وبين الدور التنموي الذي ينصب بشكل كبير على الدور المجتمعي والذي يركز على الجانب الأهم في هذا الدور وهو محاربة أشكال وصور الفساد في المجتمعات.

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة محاربة الفساد دائما كأحد أهم القضايا التي تشغل بال الشعوب والحكومات على حد سواء، حيث إن الفساد يؤثر بشكل كبير على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفقر والبطالة وجميعها من مستهدفات سياسات التنمية المستدامة لأجندة العديد من الدول، ومن هنا يبرز ضرورة تكاتف مختلف جهود مؤسسات الدولة في هذا الصدد ولا سيما مؤسسات المجتمع المدني.

نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي الوثيقة الأكثر شمولًا في مكافحة الفساد في مختلف دول العالم وإطارًا عامًا لتطوير قدرات الدول الأطراف ومساندة مجهوداتها في مجال مكافحة الفساد في المادة ٥، ١٠، على مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الكيانات التي لا تنتمي الى القطاع العام مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلى على المشاركة من خلال تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع ضمان حصول الناس على المعلومات، بالإضافة إلى المادة رقم ١٣ من الاتفاقية التي نصت على مبدأ المشاركة المجتمعية ، حيث تتخذ الدول ضمن حدود إمكانياتها ووفقًا لقانونها الداخلي، طرقًا وتدابيرا مناسبة لتشجيع الأفراد والجماعات الذين لا ينتمون الى القطاع العام على المشاركة النشيطة في منع الفساد،وصدق على هذه الاتفاقية ١٦٥ دولة حتى ٢٠١٣ [٤].

وفي المجتمع المصري على الرغم مما أشار إليه تقرير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ من الممارسات الإيجابية التي أولتها الحكومة وقيادتها إلى دعم مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، إلا أنه يوجد تواضعًا في عدد منظمات المجتمع المدني التي وضعت أنشطة منع ومكافحة الفساد ضمن أنشطتها الأساسية، ومن ثم هناك ظهرت الحاجة الى البحث في كيفية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد بصفة عامة والعمل على تحسين حوكمة تلك الكيانات وضمان المشاركة الفعالة لها في مجال مكافحة الفساد من خلال التوعية بأهمية مكافحة الفساد.

وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم مساهمة منظمات المجتمع المدني منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ وكذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢٣-٢٠٣٠ والحد من آثاره السلبية ونشر الوعي لدى

المواطنين وبناء الثقة في القطاعات الحكومية والتعاون مع مختلف الأجهزة الرقابية في مكافحة مختلف جرائم الفساد.

ولذلك فإن المشكلة البحثية تدور حول: إلى أي مدى ساهمت منظمات المجتمع المدني في ضوء الاستراتيجيات الوطنية في تنظيم ونشر المعلومات ورفع الوعي الجماهيري وبناء الثقة في مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١. ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسات العامة والتنمية المجتمعية؟

٢. ما هي حدود دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الحالة المصرية من ضوء الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٣٠؟

٣. ما هي معوقات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر في مجال مكافحة الفساد؟

٤. كيف يمكن دعم دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وتطوير استراتيجيات مكافحة الفساد؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من فرضية أساسية مفادها: " يعد دور المجتمع المدني من أهم الآليات الفاعلة في مكافحة الفساد من خلال تحسين ممارساتها وطبيعة أعمالها وكذلك في مجال التوعية وبناء ثقافة مجتمعية مناهضة للفساد. بالتالي، فكلما زادت فعالية هذا الدور ونشاطه كلما كان ذلك مؤشرًا على تحسن جهود مكافحة الفساد بشكل كبير في المجتمع المصري بصفة خاصة"

منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم الذي يركز على تفسير نشوء الظاهرة من خلال التركيز على مدخلات النظم وتحليل مخرجاتها، حيث إنه سيركز على ظاهرة الفساد من خلال دراسة مدخلات الظاهرة التي تتمثل في جهود المجتمع المدني في مكافحة هذه الظاهرة، وكذلك دراسة دور منظمات المجتمع المدني كفاعل في إطار مكافحة الفساد، وبالتالي تقييم المخرجات في هذا إطار مع الأخذ في الإعتبار دراسة البيئة والأطر السياسية والقانونية المحددة لدور منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار.

كما تستخدم الدراسة أسلوب دراسة الحالة حيث تركز الدراسة على المجتمع المدني في الحالة المصرية، بالإضافة الى الاعتماد على منطلقات "نظرية الدور" في تدعيم المنهاجية البحثية والتي سوف تستخدم من منظور معناها الاجتماعي والتي تركز على تحديد الأدوار الاجتماعية في ضوء نمط الجماعة وبنائها ومواقفها الاجتماعية.

كما، تقوم الباحثة باستخدام الاقتراب المؤسسي الذي يوضح اقتراب علاقة الدولة والمجتمع الذي يركز على كيف يؤثر كل منهما على الآخر وما هي العلاقات المتبادلة

بين الدولة والمجتمع خاصة أن شكل الدولة هو انعكاس لطبيعة المجتمع والعكس مما سوف يثري الدراسة الحالية.

وفيما يلي أهم محاور الدراسة والتي ستنتقل من الكل إلى الجزء ومن العام إلى الخاص ومن النظري إلى التطبيقي على النحو التالي:

المحور الأول – التأصيل النظري لمفاهيم ومتغيرات الدراسة.

وسوف يركز هذا المحور على الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

أولًا – مفهوم المجتمع المدني وسياق تطوره التاريخي.

١. التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.

جاء مفهوم المجتمع المدني منذ الوقت الذي شهد فيه دور الدولة تراجعًا كبيرًا، والذي نتج عن عوامل عديدة مثل تطور الفكر السياسي والاقتصادي أو نتيجة لضغط المجتمعات وتطورها في المطالبة بالحقوق المدنية، الأمر الذي تطلب معه إشراك فاعلين من خارج أجهزة الدولة من أجل تدبير المشاركة في إدارة الشأن العام. (٥)

المجتمع المدني كمفهوم عام لم يظهر إلا بالتدريج بفضل جهود الفلاسفة والمفكرين الذين أسهموا تبعًا لاختلافاتهم الإيديولوجية في تطوره وانتقل ذلك إلى الثقافات الأخرى محمولًا بوجهات نظرهم المتباينة، لذا فإن مفهوم المجتمع المدني يعود في نشأته إلى أفلاطون الذي رأى في المجتمع المدني نتيجة لحاجة البشرية إلى إشباع حاجاتها والتي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التعاون بين مكوناتها. ثم تلا ذلك مساهمات فلاسفة العقد الاجتماعي الذين اتفقوا على قيام المجتمع المدني على أساس التعاقد الاختياري واتفقوا أيضا على أنه مجتمعًا بشريا خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، الذي يتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي ومجتمع منظم سياسيًا، يضم كل من المجتمع والدولة ولا يتمايز إحداهما عن الآخر. (٦)

في الحضارات القديمة تداول الرومان مصطلح المجتمع المدني ، ثم يعود إلى الظهور في عصر التنوير الأوروبي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، واستخدمه جون لوك في مؤلفه رسالة التسامح سنة ١٦٨٩، ثم تلاه عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع ورواد عصر التنوير مثل هوبز وروسو وهيجل الذي فرق بين المجتمع السياسي والذي تمثل الإدارة العامة، وبين المجتمع المدني الذي يمثل الإدارة الخاصة ويعبر عن مصالح الأفراد ، بينما عارض ماركس هذه الأفكار واعتبر المجتمع المدني ركيزة واقعية للدولة فهو يمثل العلاقات المادية للأفراد في عملية الإنتاج والاقتصاد والصراع الطبقي وأن تدخل الدولة فيه يسلبه فاعليته، أي أنه بحسب ماركس هو ركيزة الدولة ونقيض لها في نفس الوقت. (٧)

والبداية الحقيقية لتواجد المجتمع المدني على المستوى العالمي ظهر سنة ١٧٧٥ من خلال إحدى المنظمات الأمريكية بعد عام من استقلال أمريكا، وكان الهدف منها هو القضاء على تجارة العبيد، وعليه بدأ في الانتشار فكانت سنة التأسيس له في إنجلترا سنة ١٧٨٧، وسنة التأسيس في فرنسا سنة ١٧٨٨، وفي مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ هو الانتشار الأكبر حيث قدمت العريضة الأكبر التي تطالب بإلغاء تجارة العبيد. (٨)

وتوالت الأحداث حتى جاء ١٨٦٣ الذي تم فيه تنظيم مؤتمر دولي كانت أبرز نتائجه هو تأسيس القانون الدولي الإنساني وإنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتوالت على إثرها صعود منظمات نسائية عالمية ومشاركة الجمعيات العالمية في المؤتمرات الدولية في عام ١٩٠٧، وأكدت معاهدة الانتصار في الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٨ على هذا المعنى إلى أن جاء عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ليأتي التأكيد الصريح والاعتراف الرسمي بالمجتمع المدني عالميًا. (٩)

ومن ثم فإن للمجتمع المدني تاريخ طويل تعددت خلاله المدارس التي تناولته بالتحليل ما بين المدرسة الليبرالية والواقعية والماركسية، ولكن اكتسب المفهوم أهمية جديدة مع الانتشار الملحوظ للعولمة في الوقت الحالي، والتي نشطت مع بدء انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة الفكر الليبرالي الجديد الذي تبنته المؤسسات المالية الدولية، وسعت لتكريسه في مختلف دول العالم خاصة النامية منها، لكن جاء التطور الملحوظ هو في سنة 1945، حيث تم الاعتراف بالمجتمع المدني عالميًا بشكل صريح في المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة. (١٠)

٢. تعريف منظمات المجتمع المدني.

منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن مؤسسات مجتمعية تقوم على فكرة الطوعية في الانضمام إليها وعدم الربحية، وتهتم كثيرا بالعمل الاجتماعي لتحقيق المصلحة في مجتمعاتها من خلال التنمية والتقدم وذلك في إطار التشريعات التي تصدر عن الحكومة لتنظيم عملها. (١١)

يعرفها البعض بأنها "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة، والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير التآخي، والتسامح، والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف". بينما يعرفها البعض الآخر بانها "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة". (١٢)

ويعرف البعض الثالث المجتمع المدني بأنه "كل التشكيلات والمنظمات والتجمعات ذات الصلة بحياة الناس البعيدة عن إشراف رقابة السلطة التنفيذية، كما يقصد به المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الوسط الاجتماعي، وهي أيضًا " مجموعة من المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحًا اقتصادية، بل تساهم

في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية الرسمية، ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي". (١٣)

يعرف المجتمع المدني كذلك على أنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية، وبالتالي فهو تنظيمات مستقلة عن السلطة السياسية ينشئها الأفراد طواعية لتمثيلهم والتعبير عن طموحاتهم ويمارسون من خلالها خياراتهم كمواطنين يتمتعون بحقوقهم ويمارسون حرياتهم. (١٤)

وعرف البعض الآخر المجتمع المدني بأنه الجماعات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العملية ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والروابط والمؤسسات المهنية. (١٥)

كما تعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها مجموعة من التنظيمات أنشأت لتحقيق مصالح أفراد المجتمع على أن تكون ملتزمة بقيم ومعايير المجتمع لتقليل الفجوة بين المجتمع والدولة وهي مجتمع مستقل عن إشراف الدولة المباشر وتتميز بالاستقلالية والتنظيم والعمل التطوعي وروح المبادرة. (١٦)

بالتالي، تتعدد التعريفات لمفهوم منظمات المجتمع المدني، ونظرًا لتعدد منظمات المجتمع المدني من حيث الشكل والغرض والحجم الأمر الذي يجعل الاتفاق على تقديم تعريف موحد لها أمرًا متعذرًا لكنه في النهاية الأحزاب السياسية ، والتنظيمات المهنية، والاتحادات الفئوية، والنقابات العمالية والمنظمات التطوعية، والأندية الرياضية ، والمراكز الشبابية والبحثية، والوسائل الإعلامية التي تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات معينة للمواطنين ، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة كحماية حقوق الإنسان أو تعزيز التكافل بين أفراد المجتمع، وتلتزم هذه المنظمات في وجودها ونشاطها، بقيم الاحترام والتراضي والمشاركة والإرادة السليمة بحيث يكون الانتماء فيها بناء على أسس طوعية اختيارية. (١٧)

تتعدد المجالات التي يعمل بها مؤسسات المجتمع المدني بداية من توفير الخدمات وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المساهمة في العملية التنموية من خلال تمكين وتنمية المجتمعات المحلية والمساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي. (١٨)

ومن جملة هذه التعريفات خلصت الباحثة إلى أنه يوجد مجموعة من الخصائص التي جمعت بين كل هذه التعريفات التي تم تقديمها، ومن هذه الخصائص الاستقلالية بمعنى

أنها تستقل عن الدولة في التأسيس والعمل وهي ليست نقيضًا في ذات الوقت وهي مكمل لما تقوم به الدولة في العديد من المجالات كما سبقت الإشارة، بالإضافة الى الحرية والطوعية وعدم الربحية كما أنها تعمل داخل الاطار القانوني للدولة، ولا تقبل اللجوء الى العنف حتى في اقصي درجات المعارضة لأي من السياسات وشعارها هو أسلوب الحوار المجتمعي للمساهمة في عمليات التنمية، وأخيرًا السعي لخدمة الصالح العام.

ثانيًا – مفهوم الفساد وآليات مكافحته:

١. الإطار المفاهيمي لتعريف الفساد.

كانت الحكومات أكثر تسامحا مع الفساد في قضايا التنمية وما يتعلق ببناء المجتمع ونشر الثقافة إما المؤيدة أو المعارضة لسياسات عامة وبالتالي بناء ثقافة جديدة ضد الفساد ومجتمع لا يتسامح معه.

تتعدد المحاولات للوقوف على تعريف الفساد، وتختلف هذه التعريفات باختلاف المنظور الذي يتم تبنيه إذا ما كان المنظور الأخلاقي المنظور الاقتصادي والمنظور الاجتماعي، فعلى سبيل المثال من المنظور الأخلاقي فهو ظاهرة غير أخلاقية يتمثل في الخروج على المعايير والتقاليد الأخلاقية فهو كل سلوك منحرف يمثل خروجًا عن القواعد العامة في المجتمع بهدف تحقيق مصلحة خاصة. بينما من الناحية الاقتصادية يعرف بأنه "المتاجرة غير المشروعة بقدرات المجتمع، واستغلال السلطة أو النفوذ بطرق ملتوية لتحقيق منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية بما يخالف مقتضيات المصلحة العامة، أما من الناحية الاجتماعية ظاهرة اجتماعية لها صفة العمومية والانتشار في الزمان والمكان، فهو موجود في كافة المجتمعات على اختلاف توجهاتها، وهو لا يقتصر على نسق اجتماعي أو نظام سياسي معين، ولكنه يتخلل نسيج البناء الاجتماعي ككل[١٩]. تتعدد تعريفات "الفساد" داخل النطاق الوطني والدولي، ووفقا لقاموس أكسفورد يعرف الفساد بأنه سلوك غير أمين أو احتيالي من قبل من هم في السلطة وعادة ما تنطوي على الرشوة، عرفت مجموعة البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، وفي تعريف آخر لمجموعة البنك الدولي عرفت الفساد بأنه ممارسة السلطات الرسمية ضد مصالح المواطنين، بينما عرفته منظمة الشفافية العالمية كمنظمة مدنية دولية بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. كما يمكن تصنيفه إلى فساد كبير وفساد صغير وفساد سياسي، اعتمادا على مبالغ الأموال المفقودة والقطاع الذي يوجد فيه. [٢٠]

٢. مظاهر الفساد في المجتمعات وآليات مكافحته.

تتعدد الأسباب المختلفة للفساد فهو يعود إلى أسباب قيمية واجتماعية وإدارية وأخلاقية، وهنا من الضروري ألا تقتصر رؤيتنا على ربط الفساد بضعف الجهاز الإداري للدولة وما يصاحبه من خلل تنظيمي وإداري، وإنما تلعب الأسباب الاجتماعية دورا

كبيرا في انتشار هذه الظاهرة وصعوبة مواجهتها، لذا كان لابد من تكامل الجهود الحكومية والمجتمعية معًا، ومن الأسباب الأساسية لتفشي ظاهرة الفساد خاصة في المجتمعات النامية ضعف الجهاز الإداري للدول ووجود فجوة كبيرة بين القواعد المطبقة في هذه الأجهزة وبين القيم السائدة في المجتمعات، ومحدودية وضعف قنوات التأثير وأهمها على الإطلاق هي المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية على الأداء الحكومي في كثير من الأحيان. (٢١)

إن للفساد العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن الآثار الاقتصادية ضياع الفرص الاستثمارية، وضياع العديد من أموال الدولة التي كان من الممكن إن تستغل في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين وما لذلك من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية على الفئات المهمشة اجتماعيًا، وفي النهاية ينعكس ذلك على الثقة في النظام السياسي لارتفاع حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة. وتأتي خلخلة القيم الأخلاقية والإحباط وانتشار اللامبالاة كنتيجة منطقية لكل الآثار السلبية. (٢٢)

يعد الفساد من أهم معوقات التنمية وهو ظاهرة معقدة، وله جذور عميقة في المؤسسات البيروقراطية والسياسية، ويختلف تأثيره على التنمية باختلاف ظروف الدولة التي يوجد فيها، كما يهدد الفساد الأمن الوطني والدولي ويزيد من معدلات الفقر. (٢٣)

تختلف آليات مكافحة الفساد تبعا للبيئة السياسية والاقتصادية التي أنتجت هذا الفساد ومن المعروف أن الفساد يؤدي إلى نهب وإهدار المال العام ويؤدي إلى انهيار القيم الأخلاقية وانتشار الظلم وانتشار الجريمة لأنه يعتبر جريمة ضد المجتمع الإنساني ككل مما يتطلب دور فعال للقضاء على كل ما يدمر المجتمع من محسوبية ووساطة وفساد مالي وإداري صغير كان أو كبير. (٢٤)

يوجد للفساد آثار مكلفة على شتى نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية، فعلى المستوى المالي تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة نتيجة رشوة موظفي الدولة، كما أنه يقود الى نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية، يضاف إلى ذلك الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهجرة الكفاءات الاقتصادية، بالإضافة الى خلخلة القيم الأخلاقية وانتشار اللامبالاة والإحباط والسلبية بين أفراد المجتمع، ويؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل، ويترك آثارًا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته. (٢٥)

وبالتالي، فإن الفساد يمتلك من التأثيرات على جهود التنمية العديد من الآثار سواء على الاستثمارات أو حصيلة إيرادات الدولة، وضياع العديد من الفرص الحقيقية على الدولة في فرص التنمية. وترى الباحثة أن مراجعة وتقييم دور المجتمع المدني في

مكافحة الفساد، يتطلب مراجعة دور المجتمع المدني أيضًا في تحقيق سبل التنمية للمجتمعات لأن الدور التنموي لا يمكن أن يسير بمعزل عن الدور الرقابي ومكافحة الفساد.

ثالثًا – حدود دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

دعت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتبادل الخبرات والتجارب في هذا الصدد من خلال وضع الاتفاقيات والمعاهدات دوليا وإقليميا، ويعود جزء كبير من الفضل في هذا الاهتمام العالمي إلى الدور البارز الذي لعبته حركة المجتمع المدني العالمية وأبرزها منظمة الشفافية العالمية والتي أصبحت تقاريرها مرجعًا أساسيًا تعتمد عليه جميع الدول لوضع استراتيجياتها لمواجهة الفساد والتغلب على آثاره السلبية. (٢٦)

كما امتدت الجهود إلى مؤسسات أخرى دولية حكومية وغير حكومية وأهمها منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتفقت جميعها على حتمية وضع اتفاقيات دولية لخلق إجماع دولي لمواجهة ظاهرة الفساد، وانضمت غالبية الدول العربية إلى هذه الاتفاقيات، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية التي أظهرت إلى حد كبير شعور المجتمع الدولي بخطورة هذه الظاهرة كما تعد هذه الاتفاقية الأكثر شمولية في مجال مكافحة الفساد في مختلف دول العالم. (٢٧)

لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في الوقت الحالي خاصة فيما يتعلق بكونها كيانات مكملة لدور الحكومات في مجالات التنمية المختلفة، بالإضافة إلى دورها الرقابي على أداء الحكومة وتعزيز الشفافية والمساءلة. ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات والإعلاء من شأن المواطن (٢٨)

ومن أهم مميزات مؤسسات المجتمع المدني، المرونة والثقة إلا أنها تواجه بالعديد من التحديات خاصة في المجتمعات النامية أولها وجود خلط في العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة وأحيانًا ضعف أدائها وغياب الشفافية في عملها، وضعف هياكلها، الأمر الذي يؤثر على علاقتها بأعضائها، بالإضافة الى ضعف الإدارة بها وضعف الإمكانات المادية، وغياب التمويل، وعدم تلقيها للدعم من الحكومات في بعض الأحيان. (٢٩)

يعد إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة وشفافية وإعمال المساءلة أركانا أساسية للحكم الرشيد، ويتطلب ذلك مساندة المجتمع المدني. على أن تكون مؤسسات المجتمع المدني هي الأخرى مؤسسات ديمقراطية ومنظمة إداريا وقابلة للمساءلة، وأن يخضع كلّ من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل المواطنين، لذا فإن مبدأ المساءلة والشفافية يعتبر أساس العلاقة السليمة بين الدولة والمجتمع المدني؛ فالدولة عليها مسئولية تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن

أعمالها. والمجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المختلفة وأمام المواطنين، وبالتالي فستكون النتيجة الحتمية للمساءلة التي يتم تطبيقها من قبل الطرفين أهم مقومات تعزيز جهود محاربة الفساد. (٣٠)

للمجتمع المدني دور فعال في عملية الكفاح ضد الفساد، حيث أبرزت تقارير البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عناصر ودعائم لتمييز الحكم الجيد المكافح للفساد، وقد حددوا ثلاثة فاعليين أساسيين في مجال الحوكمة وهم القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمجتمع المدني، وعلى الحكومة أن تهيئ البيئة السياسية والقانونية الملائمة وتمكين المجتمع المدني الذي عليه أن يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي من خلال تعبئة المجموعات للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (٣١)

المؤسسات الإعلامية هي الأخرى لها دور كبير كمؤسسات للمجتمع المدني خاصة بعد أن تخلت الحكومات عن ملكية هذه المؤسسات والاكتفاء بتنظيمها وباعتبارها أكثر النظم الاجتماعية التصاقًا وتفاعلا مع حياة الأفراد من خلال ما تقدمه من حقائق ومعلومات بالإضافة الى قدرته في الحصول على مصادر المعلومات المرتبطة بالشأن العام وقضايا المواطن، وقد تزايدت أهميتها بفضل الثورة الإعلامية والتكنولوجية التي غيرت أساليب التواصل وأنماط حياة الأفراد، وأصبحت تقاس فاعلية المؤسسات الإعلامية ووسائل التواصل عموما بمدى ارتباطها بالشأن العام وبمشكلات المواطن، ومدى القدرة على الوصول إلى المعلومات والحقائق التي تتعلق بالشأن العام. (٣٢)

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور مهم في توفير الضوابط على سلطة الحكومة، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في عملها والمشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق، وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون، إضافة إلى دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربته وفي الرقابة على القطاع العام. (٣٣)

يعد التعاون بين الحكومة والمجتمعات المدنية شرطا أساسيا لإصلاحات ناجحة في مجال مكافحة الفساد، ويمكن تصنيف الأدوار المختلفة لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد إلى كونه مراقب، وقادر على تحديد المجالات المعرضة للفساد داخل النظام القانوني والإداري للمجتمع، بالإضافة إلى رفع الوعي العام والمشاركة المدنية في صنع القرار وعمليات لتعزيز الشفافية والإنصاف. (٣٤)

الأمر الأكثر أهمية هو تحديد الآلية الدقيقة التي يمكن بها للمجتمع المدني أن يعزز المساءلة ويقلل بها الفساد. وقد قدم كليتغارد هذه الصيغة في هذا الصدد وهي أن الفساد = احتكار السلطة + السلطة التقديرية من قبل المسؤولين – المساءلة. وهنا تقع مساهمة المجتمع المدني في مجال زيادة المساءلة لأنها الحلقة المفقودة والتي يجب

العمل عليها. ولكي تعمل المساءلة الاجتماعية وأن يكون المجتمع المدني فعالا فلابد من ثلاثة عناصر تحتاج إلى أن تتزامن في مجتمع معين، الأمر الأول أن يكون هناك إطار قانوني واضح يمكن مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة دون قيود تشريعية أو سياسية، ثانيًا، رغبة الدولة في الدمج البناء للمجتمع المدني، وثالثًا، انخراط المجتمع المدني بفاعلية داخل كافة أنشطة مكافحة الفساد ومحاربة كافة صوره. (٣٥)

يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع بدور كبير في مجال مكافحة الفساد من خلال برامجها التدريبية وورش العمل المتخصصة بمكافحة ظاهرة الفساد ونشر الوعي القانوني لدى المواطن وتفعيل آليات رصد الفساد فضلا عن كونها سلطة رقابية من خلال حشدها للرأي العام للوقوف بوجه مظاهر الفساد المختلفة في أجهزة الدولة ومؤسساتها. (٣٦)

مما سبق يتضح أنه لكي يقوم المجتمع المدني بالدور المنوط به لابد من توافر مجموعة من العناصر الداعمة لهذا الدور أولها أن يكون هناك إطار قانوني واضح، وأن يكون ثمة تعاون بين الحكومة والمجتمعات المدنية، وأن يكون للمؤسسات الإعلامية دور فاعل.

المحور الثاني – مؤسسات المجتمع المدني في الحالة المصرية. (المحفزات والمعوقات)

وفي هذا المحور سوف يتم تناول التطور التاريخي للمجتمع المدني في الحالة المصرية ومعوقات تفعيل هذا الدور على مدار تطور دور هذه المؤسسات على النحو التالي:

أولًا: التطور التاريخي للمجتمع المدني في مصر

عرفت مصر العمل الأهلي التطوعي منذ أكثر من مائتي عام، ووصل عدد الجمعيات الأهلية في مصر ٢٢٠٠٠ جمعية تمارس أنشطة متباينة تتراوح بين العمل الخيري والخدمي، والبداية الحقيقية في مصر تعود الى القرن التاسع عشر وبالتحديد ١٨٢١ حيث كانت أول جمعية أهلية بالإسكندرية وهي الجمعية اليونانية وبعدها توالت الجمعيات المختلفة منها ذات الطابع الثقافي مثل جمعية مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية ١٨٥٩، وجمعية المعارف ١٨٦٨، والجمعية الجغرافية ١٨٧٥، وجمعية المساعي الخيرية القبطية ١٨٨١.(٣٧)

ازدهرت الجمعيات الأهلية في مصر مع صدور دستور ١٩٢٣ حيث اعترف بها الدستور في المادة ٣٠ التي أكدت على الحق في تطوين الجمعيات، وفي دستور ٢٠١٤ المعدل في مادته ٧٥ التي نصت على أن للمواطنين الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي ويكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار بذلك. (٣٨)

عندما صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ليكون إطارا دافعًا لنهضة الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني وثار الجدل حول ما إذا كان هذا القانون يعد نقلة نوعية لتحرير مؤسسات المجتمع المدني وفتح العديد من الفرص أمامها للانطلاق في مجالات التنمية الاجتماعية، والبعض الآخر وجد فيها آلية جديدة من آليات الدولة لتقييد عمل هذه المؤسسات وربطها بالحكومة وتقييد أنشطتها من خلال ضرورة وجود تراخيص لهذه الأنشطة. (٣٩)

تم إلغاء هذا القانون تم التصديق على قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ في ٢٤ مايو وبموجب المادة الثانية فيه، فإن على جميع الكيانات التي تمارس العمل الأهلي، أياً كان مسماها أو شكلها القانوني، أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه وذلك في خلال سنة من تاريخ العمل به، وإلا قضت المحكمة المختصة بحلها. وتؤول أموالها إلى صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه في القانون المرافق، ويقف بقوة القانون كل نشاط يمارس بالمخالفة لأحكام هذه المادة، وقد حظرت المادة الرابعة على أي جهة أو كيان ممارسة العمل الأهلي أو أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات وغيرها من الكيانات الواردة في القانون المرافق دون الخضوع لأحكامه. (٤٠)

ثم جاء قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ والذي عبر عن فلسفة جديدة تجاه المجتمع المدني، والربط بين أدوار المنظمات الأهلية ومسئولياتها، وأولويات الدولة واحتياجاتها وتعزيز الدور التنموي للجمعيات في المجتمع، ويعد هذا القانون بمثابة تحول كبير حيث كان العمل الأهلي قبل هذا القانون يهتم بتنظيم علاقة الدولة بالجمعيات لا بعلاقة هذه المؤسسات بالمجتمع. (٤١)

وقد أكدت الحكومة المصرية على ضرورة اتباع مبادئ ومعايير الحوكمة وإرساء دعائمها في الجمهورية الجديدة وذلك خلال الندوة التثقيفية للقوات المسلحة في ٩ مارس ٢٠٢١ وأنها المدخل الوحيد للتنمية والتحديث في المرحلة القادمة، لأنه في النهاية سيدفع الى شعور المواطن بالثقة والرضا والاستقرار حيث يتم تطبيق معايير الشفافية والثواب والعقاب وتحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص، ولذا فان مشاركة مؤسسات المجتمع المدني هي الضمانة الحقيقية لذلك. (٤٢)

وقد توج هذا التطور بما أبدته القيادة السياسية من التزام في هذا الصدد من الإعلان عن عام ٢٠٢٢ عامًا للمجتمع المدني، وبدء الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة، وجاءت هذه الجهود تماشيًا مع المسار التنموي الذي يرأس مبادئ وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.(٤٣)

ثانيًا: معوقات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مصر.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية في ظل القيادة السياسية الحالية إلا أنه يوجد مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجهها في إتمام رسالتها بالشكل المطلوب، توجد مجموعة من المعوقات التي تحول دون ذلك، وفيما يلي أهم هذه المعوقات والتي يمكن اعتبارها متطلبات رئيسة من أجل دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني في مصر: (٤٤)

١- البناء المؤسسي الفني والمادي حيث تعاني مؤسسات المجتمع المدني المصرية من نقص التدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير والمشاريع والتفاوض وتوفير رواتب للعاملين بها وتخفيف الاعتماد على الدعم من الخارج.

٢- عدم القدرة على إصدار تراخيص خاصة بها دون اللجوء الى جهات رسمية، أو القدرة على تعديل نظامها الأساسي الخاص بها أو مزاولة الأنشطة والمشاريع التي ترغب في الحصول على تبرعات دون السماح لها رسميًا بذلك.

٣- عدم امتلاك وسائل إعلام خاصة بها- لكي تستطيع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها المجتمعي وخاصة في مكافحة الفساد فلابد من إعطائها الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية التي تلعب دورًا كبيرا في التأثير على الرأي العام والسيطرة على الفساد.

وفي إطار الحديث عن البيئة التشريعية، تعددت القوانين التي توالت على البيئة المصرية لتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني منذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٩، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣، والقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦، والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، وأخرها القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩. ويتميز هذا القانون بصدوره بعد حوار مجتمعي كبير بين منظمات المجتمع المدني والمجالس القومية المتخصصة وتم طرح القانون ولائحته التنفيذية وإعطاء مهلة لمنظمات المجتمع المدني لتوفيق أوضاعها. (٤٥)

وقد قامت مصر بوضع حزمة من القوانين التي تنظم الأعمال الخاصة بالجهات الرقابية والأجهزة العاملة في مجال منع ومكافحة الفساد، ونظرًا لأهمية منظمات المجتمع المدني كشريك في تطوير المجتمعات ومكافحة الظواهر السلبية ومنها ظاهرة الفساد فقد نص دستور مصر ٢٠١٤ المعدل في المادة ٢١٨ على أنه "وضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الأجهزة المعنية". كما نص دستور مصر ٢٠١٤ المعدل في المادة ٧٥ على حق المواطنين في تكوين الجمعيات وبالتالي تضمنت صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى

والثانية ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني، إيمانا بدورها كشريك مع الدولة في مكافحة الفساد. (٤٦)

من خلال ما سبق تجد الباحثة أن جهود الدولة في التصدي لكل المعوقات السابق ذكرها تسير نحو دعم دور المجتمع المدني في الاندماج في القضايا المختلفة للمجتمع، والإيمان بدوه الكبير في دعم جهود التنمية.

المحور الثالث- دور المجتمع المدني في دعم استراتيجيات مصر لمكافحة الفساد.

يهدف هذا المحور الى معرفة الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني كشريك استراتيجي للدولة في مكافحة الفساد، ونشر الوعي بمخاطره وتفعيل دورها الرقابي في الكشف عن ممارسات الفساد وفي تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتكوين ثقافة مجتمعية تنبذ هذه الممارسات وممارسيها على حد سواء. (٤٧)

تلعب منظمات المجتمع المدني أدوارًا مختلفة في مكافحة الفساد تتمثل في التوعية من خلال تصميم برامج خاصة بكيفية الوقاية وآليات تلقي التقارير والشكاوى والإبلاغ عن جرائم الفساد، والرقابة من خلال تطوير آليات الرقابة الوقائية واللاحقة، والمتابعة من خلال متابعة التقارير والبلاغات ونتائج التحقيق في جرائم الفساد ومتابعة إجراءات الأموال الناتجة عن هذه الجرائم، والمشورة من خلال المشورة في رسم السياسات وتنفيذ الخطط وتصميم البرامج، وأخيرا، مراجعة التشريعات والتقارير من خلال المشاركة في مراجعة التقارير الخاصة بمكافحة الفساد والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد. (٤٨)

دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ضوء الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

تتضح أبرز الممارسات الإيجابية المتعلقة بدعم دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في إصدار القانون رقم ١٤٩لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته، والمعنى بتنظيم ممارسة العمل الأهلي كما سبقت الإشارة، والذي يقر مجموعة من قواعد الحوكمة الخاصة بالمنظمات الأهلية، منها توجيه مؤسسات العمل الأهلي في جمع التبرعات بهدف إحكام الرقابة عليها وتجنب تعارض المصالح عن طريق حظر ندب العاملين الحكوميين للعمل في الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما الزمت اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ أعضاء مجلس إدارة الجمعيات بالإفصاح عن أية معاملات شخصية يمكن أن تترتب على قرارات هذه المجالس ، وحظر مساهماتهم في المشروعات أو الشركات أو الصناديق التي تؤسسها تلك الجمعيات. (٤٩)

وفيما يلي يتم عرض حدود الدور الذي أولته استراتيجيات مكافحة الفساد لمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية على النحو التالي:

أولاً- المجتمع المدني في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨

اقتضت التعديلات على الدستور المصري في المواد من ٢١٥ حتى ٢١٧: بأن تتمتع الأجهزة الرقابية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، وأن يؤخذ برأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها ومنحها ضمانات واستقلالية وحماية لأعضائها بما يكفل لهم الحياد والاستقلال. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية. كما أقرت المادة ٢١٨ بوجوب التزام الدولة بمكافحة الفساد إلى جانب التزام الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في سبيل مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، مع ضرورة متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتشارك مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية. (٥٠)

وضعت هذه الاستراتيجية نصب أعينها الدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية مكافحة الفساد، وقد تضمنت أسس الاستراتيجية ثمانية بنود منها: تحديد الإجراءات المطلوبة للمشاركة الفاعلة في مكافحة الفساد من كافة الجهات المعنية، وعلى رأسها الأجهزة الرقابية وجهاز إنفاذ القانون والأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وذلك لضمان وحدة تجانس تنفيذ سياسات مكافحة الفساد، وإعمال مبادئ الشفافية والشراكة مع المجتمع المدني ومجالس الأعمال في أنشطة حقيقية وملموسة تضمن منع الفساد والقضاء عليه. (٥١)

ترتب على هذا الاهتمام عدد من الخطوات الهامة أولها صدور قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧، أيضًا في هذا الصدد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن عضوية اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته فضلًا عن ذلك قامت هيئة الرقابة بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية للتوعية بمخاطر الفساد بصفة عامة، وأهمية دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية منه ومكافحته. (٥٢)

هذا الى جانب التنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية ووزارة التضامن الاجتماعي بخصوص اعتماد مدونة سلوك وظيفي للعاملين بالمؤسسات والجمعيات الأهلية وتعميمها على مستوى الجمهورية، حيث صدرت المدونة ضمن مرفقات اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، فضلا عن ذلك تم التنسيق بين الجمعية المصرية لشباب الأعمال وبعض الشركات العالمية لعقد العديد من ورش العمل والتي أسفرت عن

الانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي لمدونة الأخلاق والسلوك المهني للعاملين بشركات القطاع الخاص ، وجاري اتخاذ إجراءات الإصدار الخاصة بها. (٥٣)

كما لعب المجتمع المدني دورًا في تنمية وعي المواطنين والمساهمة في خلق ثقافة ضد ممارسات الفساد بين جميع شرائح المجتمع باستخدام أسلوب قادر على توعية المواطنين للقيام بدورهم في مكافحة الفساد وذلك من خلال إعداد الورش والتدريبات في مختلف محافظات مصر. منها تلك الورش التي عقدتها مؤسسة تمكين الشباب بعنوان- مواطنون من أجل الشفافية – شركاء من أجل الشفافية في ١٤ محافظة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ٢٠١٨. إذ عملت تلك الورش على إكساب المواطنين المعارف والمهارات التي تساعدهم على لعب دور مجتمعي فعال لتعزيز الشفافية والمساءلة ومساعدة الدولة على مناهضة الفساد في نطاق مجتمعاتهم المحلية. حيث تضمنت سلسلة موضوعات متكاملة تمثلت في الإطار التشريعي والمؤسسي لمناهضة الفساد في مصر، وعرض لأبرز التجارب العالمية للمساهمات الشبابية في مناهضة الفساد وتعزيز الشفافية، وأليات تنظيم الجهود الشبابية لمكافحة الفساد، ومهارات الرصد والتوثيق والمتابعة وتقديم مقترحات السياسات. (٥٤)

ثانياً- المجتمع المدني في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢

منذ أن أطلق السيد رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، شاركت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والتي بلغت ١٠٤ جهة في تنفيذ الأهداف والإجراءات التنفيذية للإستراتيجية بحسب نتائج متابعة اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته للعامين الأول والثاني من الإستراتيجية بتحقيق ٨٥,٢٧% من مستهدف العامين بواقع ٦٠,٥٩% من جملة أهداف وإجراءات الإستراتيجية. (٥٥)

يتمثل الهدف التاسع والأخير من استراتيجية مكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ في مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الوقاية ومكافحة الفساد، , ويمثل هذا الهدف وزناً نسبيا بلغ ٧% من جملة الأهداف التسعة للاستراتيجية، كما بلغ معدل التنفيذ النسبي لهذا الهدف والذي تحقق على مدار السنوات الأربع للاستراتيجية ٦%، وبلغ معدل النجاح لهذا الهدف 85.714% كما هو موضح بالجدول التالي، ويتكون هذا الهدف من ٤ إجراءات تشغيلية، ٣ منها حققوا ١٠٠٪ من هدفهم، وهم: تفعيل مدونات قواعد السلوك لـــ القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ دعم قدرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد وتسهيل وصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المعلومات التي تعد مخالفة للقانون أو تؤثر على الأمن

القومي أو المصلحة العامة. أما بالنسبة إلى إطلاق المبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني فقد وصلت نسبة التطبيق ٥٠%. [٥٦]

جدول رقم (١)

أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢) ووزنها النسبي مقارنة بمعدل التنفيذ ومعدل نجاحها

Objective	Relative weight of objective	Rate of implementation achieved during the four-year-strategy 2019-2022	Success rate
First	16%	12.504%	78.149%
Second	11%	9.9%	90.636%
Third	13%	11%	84.615%
Fifth	11%	6.75%	61.364%
Fourth	6%	5.858%	97.633%
Sixth	11%	8.47%	77%
Seventh	15%	15%	100%
eighth	10%	10%	100%
Ninth	7%	6%	85.714%
Total	100%	85. 552%	

Source: Final Report on the Implementation of the National Anti- Corruption Strategy 2019-2022 Executive Summary, p4

كما دعمت مصر الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار الدليل الاسترشادى لتطبيق ميثاق الحياد في القطاع الخاص في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عضوية اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومحاربته [٥٧]، وقد أثمرت هذه الجهود في زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته وقدرة المواطنين على ممارسة دورهم الرقابي. [٥٨]

وقد وضع الدليل الاسترشادي إطارًا لقياس مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد والوقاية منه من خلال مجموعة من المؤشرات منها ضرورة توافر بيانات عددية سنوية حول تفعيل ونشر مدونات السلوك الوظيفي بالمجتمع المدني ومنظمات العمل الأهلي، وبيان عددي ربع سنوي بالفعاليات الخاصة بمنع ومكافحة الفساد وفق جدول توقيتات موحد، ويقصد بالفعاليات المؤتمرات والندوات وورش العمل، بالإضافة إلى تقرير سنوي حول المبادرات التي تطلقها مؤسسات المجتمع

المدني لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والحكومة موضحًا بها الفئات المستهدفة والجهات المشاركة والتعليق على تأثيرها، وكذلك تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على المعلومات المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني لجهات الدولة بما لا يمس الأمن القومي وذلك لمرة واحدة على مدار الاستراتيجية أو مع أول متابعة ربع سنوية. (٥٩)

وأظهرت نتائج الإجراءات التنفيذية لهذا الهدف التاسع طبقًا لما ورد في الدليل الاسترشادي تقدما ملحوظا، فعلي سبيل المثال فيما يتعلق بتفعيل مدونات السلوك الوظيفي للمجتمع المدني فخلال السنة الأولي فقط من الاستراتيجية كان النشر قد تم بعدد ١٢٥٠ من المستهدف بعدد ٢٥٠٠ وتم تدريب عدد ٢٧ اتحاد إقليمي و٢٧ لجنة إقليمية لمكافحة الفساد في اطار تدريب مدربين ليقوموا بنشر المدونة وتدريب المعنين وفي ٢٠٢٠/١/٦ تم تعميم المدونة على الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات الإقليمية ووضع خطة لنشر المطبوعات الخاصة بمدونة السلوك المهني للجمعيات والمؤسسات الأهلية وكتيب مواد القانون الخاصة بتوعية المواطنين بمكافحة الفساد. (٦٠)

وكان الموقع الشبكي لخدمات المجتمع المدني قد تم تفعيله، حيث تم إطلاق جميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات غير الحكومية عبر هذا الموقع www.ngo.eg ، وعلى الرغم من ذلك خلص التقرير الختامي حول أنه لا يزال عدد منظمات المجتمع المدني التي أدرجت مكافحة الفساد ومنعه في أنشطتها الأساسية محدودا. (٦١)

وعلى الرغم من الجهود السابقة في مجال دعم مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، إلا أن تقرير نهاية مدة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ يشير إلى تواضع عدد منظمات المجتمع المدني التي أضافت نشاطًا لمنع ومكافحة الفساد ضمن أنشطتها الأساسية، ومن ثم هناك حاجة الى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد بصفة عامة والعمل على تحسين حوكمة تلك الكيانات وضمان المشاركة الفعالة لها في مجال التوعية بأهمية مكافحة الفساد. (٦٢)

بالنسبة لدعم المجتمع المدني في منع ومكافحة الفساد من خلال عقد العديد من الأنشطة والندوات على مدار سنوات الاستراتيجية بمختلف المحافظات فقد بلغت ٢٢ مؤتمر، وقد تم إضافة نشاط منع ومكافحة الفساد إلى عدد ٥٠٠ جمعية مستهدفة وتدريب عدد ٥٤ اتحاد ولجنة فرعية بالمحافظات، كما تم وضع إطار لبرنامج تدريبي يستهدف تدريب١٢٥٠ جمعية بكافة محافظات الجمهورية على الإجراءات الواجبة للوقاية من الفساد ومكافحته، وشرح أسلوب العمل الأمثل لتلك الكيانات بنزاهة وشفافية طبقاً لمبادئ الحوكمة. (٦٣)

كما صدرت اللائحة التنفيذية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١ الخاصة بقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١ مانحة مهلة سنة للجمعيات الأهلية لتوفيق أوضاعهم من تاريخ العمل باللائحة كما تم تدريب الجمعيات الأهلية على أهمية إدراج أنشطة مكافحة الفساد ضمن أنشطتهم، وقد تم تيسير حصول منظمات المجتمع المدني على المعلومات من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الوزارات / المحافظات / الجامعات / هيئة الرقابة الإدارية بواقع عدد ٨٥ جهة سنوياً. (٦٤)

ثالثًا- دور المجتمع المدني في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠.

جاء الإصدار الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠ ليشمل مشاركة أوسع لعدد أكبر من أصحاب المصلحة واعتمدت عملية الإعداد على التقدم المحرز في تنفيذ الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٣ والتي بلغت نسبة التنفيذ فيها حوالي ٨٦%، وحدد الإصدار الجديد خمس مسارات أساسية، شكل المسار الرابع المتعلق بالجانب التوعوي والتشاركي الذي دار حول تعزيز آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية ذات الصلة بمكافحة الفساد. (٦٥)

ويعمل الهدف الاستراتيجي الرابع على زيادة الجهود التي تستهدف توعية المواطنين بمخاطر الفساد وتمكينهم من المشاركة في مكافحته وذلك بتعزيز الدور التوعوي للمؤسسات التعليمية والبحثية، والنهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية والرياضية في نشر ثقافة رفض الفساد وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المجالات ذات الصلة وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد. (٦٦)

ورغم ذلك، أوصت الاستراتيجية بأنه لا يزال هناك حاجة إلى التوسع في عدد ونطاق تطبيق المبادرات والأنشطة والبرامج التوعوية التي يتم طرحها من خلال المجتمع المدني، وزيادة عدد المستفيدين والمشاركين في هذه الحملات للتوعية بمخاطر الفساد، وكذلك التأكيد على حصول هذه المؤسسات على شهادات الاعتماد أمرًا مهمًا، ومنع تضارب المصالح وغيرها من المجالات المرتبطة بمكافحة الفساد. (٦٧)

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً فى مجال توعية المواطنين، وتمكينهم من ممارسة دورهم الرقابي، على النحو الذي يسهم في تعزيز الثقة العامة في نزاهة آليات مكافحة الفساد، وعليه، يركز هذا الهدف الاستراتيجي على تنمية الوعي المجتمعي في مجال مكافحة الفساد. (٦٨)

ومما سبق، يتضح أن الهدف الأساسي الذي ترتكز عليه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في نسختها الأخيرة هو مجال توعية وتعزيز الدور الرقابي لهذه المؤسسات وهذا من شأنه تعزيز آليات مكافحة الفساد وهو الهدف الأسمى لهذه

الاستراتيجية وهي التأكيد على اندماج وتكاتف كل مؤسسات الدولة سواء القطاع الخاص أو العام أو المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتعزيز آليات النزاهة.

الخاتمة

أولاً – النتائج

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع تحتاج إلى إعادة صياغة، فعلي الرغم من تنوع الأدوار التي تقوم بها كثير من منظمات المجتمع المدني والجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد، إلا أنه لا يزال هناك إشكالية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وكذلك حاجة مستمرة إلى إعادة بناء جسور الثقة التي فقدتها علي مدار السنوات الماضية.

إن الحكومات منفردة لا تستطيع مكافحة جرائم الفساد دون مشاركة مختلف الهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني، فمواجهة الفساد وقضية مجتمع تتجاوز الهيئات المختصة وأجهزة الرقابة فيجب العمل على توفير البيئة التي تحتاجها من أجل تمكينها من أداء دورها بفاعلية أكبر.

إن الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد يعتمد علي مصداقيتها وإمكانياتها، حيث تكتسب قوتها من خلال تعزيز وتشجيع المصلحة العامة للمجتمع.

لقد أحدث دستور٢٠١٤ تطوراً حقيقياً في صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بما ورد في هذا الدستور من مواد تخص الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية من حيث احترام استقلالية العمل المدني وتحجيم سلطة الإدارة في التدخل في شئون المجتمع المدني.

الفساد ظاهرة خطيرة تعاني منه معظم اقتصاديات دول العالم وتتصاعد خطورته على الاستقرار والتنمية المستدامة وتهدد الأمن والسلم الأهلي.

نظمت معظم الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد نصوصاً تبين دور وأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

إن المشاركة منظمات المجتمع المدني في الإستراتيجية الأولي والثانية والثالثة لمكافحة الفساد يعكس إيمان القيادة السياسية الرشيدة في مصر بدور تلك المنظمات في التنمية ومكافحة الفساد.

ثانياً – التوصيات.

يتطلب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني إلي نشر الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآليات مكافحته وتوفير قدر ملائم من الموارد المالية اللازمة بما يتلاءم وحجم الأنشطة المنوطة بتلك المؤسسات هذا بالإضافة إلى ضرورة ضمان التنسيق الفعال فيما بين تلك المؤسسات من ناحية، وبينها وبين مؤسسات الدولة المعنية بمكافحة الفساد وإنفاذ القانون من ناحية أخري مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة وتعظيم الآثار المرجوة من الجهود المبذولة. وكذلك تطبيق قواعد الحوكمة على مؤسسات المجتمع

المدني مثل الشرعية أو التفويض أو الشفافية المساءلة – المشاركة التمكين والمصداقية والفاعلية نظراً لأهميتها وبعدها عن الفساد بأشكاله السياسي والمالي والإداري كنموذج في مواجهة مظاهر الفساد المختلفة.

في هذا الإطار هناك مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في مصر على النحو التالي: –

أولاً: مؤسسات المجتمع المدني الخالية من الفساد: –

١- يجب على منظمات المجتمع المدني السعي إلى تطوير أدائها المؤسسي بأتباع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية المعمول بها في المنظمات الأكثر نجاحاً حول العالم.

٢- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة ومحاربة الفساد الإداري في كافة أرجاء المؤسسات الحكومية.

٣- إنشاء منظمات المجتمع المدني المختصة بمكافحة الفساد وكشف الفاسدين.

٤- سعي منظمات المجتمع المدني لامتلاك أدوات إعلامية مرئية ومقروءة ومسموعة حتى تكون منبراً لهم ولنشاطاتهم ويكون لها التأثير على نطاق واسع

٥- أن يكون من أهم مسئوليات وأهداف المجتمع المدني هو تنمية الوعي المجتمعي بقيم النزاهة والشفافية فيجب على المؤسسات ذاتها أن تطلق قيم النزاهة والشفافية بداخلها حتى لا تدع أي مجال للشك في مصادر تمويلها وتدريباتها وبالتالي عدم الإساءة إلي سمعتها وزيادة نقلها عند المواطنين.

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء ثقافة مجتمعية ضد الفساد.

١- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني، لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة والقيادة أو تطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة.

٢- مشاركة منظمات المجتمع المدني في التشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وذلك لقربها من الواقع.

٣- عرض تجارب الدول الأقل فساداً للاستفادة منها وإظهار دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة مع تلك الدول في مكافحة الفساد.

٤- التركيز على تنمية الوعي من خلال الكتابات والدراسات التي تسعي إلي تعظيم الدور التنموي لهذه الكيانات بدلاً من الدور الدعائي الخدمي والتحول إلي تعظيم القدرات وتطوير البني الاجتماعية والقيام بالدور التعبوي المتمثل في التمكين.

٥- تقوية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة

٦- ضرورة الإعلان عن النماذج الناجحة في مؤسسات المجتمع المدني وذلك لإعطاء القدوة والنموذج لهذه المؤسسات والتشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق التكامل.

ثالثًا: علاقات مؤسسات المجتمع المدني بالحكومة والمساهمة في إستراتيجات وسياسات مكافحة الفساد.

١- يجب على الحكومة تقديم الدعم المالي الكافي لمنظمات المجتمع المدني لتغنيها قدر الإمكان عن أموال التمويل الأجنبي، وكذلك من الممكن أيضاً وضع مجموعة من المعايير للإداء وللأدوار المجتمعية والتنموية والرقابية للحصول على هذا التمويل والسماح الحصول على التمويل الأجنبي، ولكن مع وضع شروط محاسبية صارمة.

٢- تطبيق مبدأ المكاشفة؛ بمعني أن جميع المعلومات المتوفرة لدي الهيئات العامة ومنظمات المجتمع المدني تكون متاحة مع الآخذ في الاعتبار الأمور التي تتعلق بالأمن القومي.

٣- الوصول لمنظومة تشريعية داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني والتي تسهم بشكل أساسي في عملية بناء الثقة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال مواصلة البناء التشريعي والمؤسسي والذي يدور في إطار تحليلي مستمر لنصوص ومواد القوانين التي تحكم عمل هذه المؤسسات والتخلص من أي عراقيل تعوق الدور التنموي لهذه المؤسسات.

٤- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكًا مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتنفيذ والتقويم وإيجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة والاعتراف بالدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة.

٥- الحاجة إلي تعاون الحكومة مع منظمات غير الحكومية المحلية وضرورة دعم القطاع الخاص والمجتمعات المحلية للمنظمات غير الحكومية المحلية لمساعدتها علي تنفيذ برامجها التعليمية بطريقة أفضل.

٦- وضع خطط زمانية ومكانية للتطوير والتنمية بالتنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من ناحية، وبين المؤسسات وبعضها البعض من ناحية أخري.

أجندة بحثية مستقبلية مقترحة:

جاءت هذه المقترحات من قبل الباحثة لإيمانها بأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والتي وقفت عليها الدراسة وإيمانها الشديد بأسباب ودوافع نشأتها الحقيقية.

١- سبل وآليات التصدي لصور وممارسات الفساد داخل مؤسسات المجتمع المدني في مصر.
٢- حوكمة مؤسسات المجتمع المدني وعلاقته بتفعيل دورها المجتمعي في التنمية المحلية.
٣- حوكمة مؤسسات المجتمع المدني كأحد متطلبات أهداف التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م.

هوامش الدراسة

[١] لاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، جمهورية مصر العربية، ص ٢٤

[٢] المرجع السابق، ص ٢٤

[٣]محمود محمد رياض، مؤسسات المجتمع المدني، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث، جامعة الفيوم ،٢٠٢٠، ص ص ٣٧٧-٤٠٨.

[٤] حياة فخور، البيئة القانونية المؤطرة لمساهمة المجتمع المدني في محاربة الفساد بالمغرب، مجلة قراءات علمية في الأبحاث والدراسات القانونية والإدارية، 2022، ع ١٢، ص ٤٧٨-٥٢٠.

[٥] سمير شوقي، "نحو تفعيل دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد في الدول المغاربية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦، ع ٢، ١٢٣-١٤٠

[٦] أحمد بن صالح أحمد، "دور منظمات المجتمع لمدني في مكافحة الفساد في السودان: منظمة الشفافية السودانية نموذجًا"، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، مجلة الدراسات السودانية، مج٢٦، ٢٠٢٠، ٩٩-١٣٧.

[٧] صلاح محمد زين الدين. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ٥٢ - ١٧٣

[٨] إسماعيل الخاوة، "دراسة تأصيلية لدور المجتمع المدني العالمي في السياسة الدولية" ، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع٩، ٢٠٢١، ٢٩٠-٣٢٦

[٩] إسماعيل الخاوة، "دراسة تأصيلية لدور المجتمع المدني العالمي في السياسة الدولية" ، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع٩، ٢٠٢١، ٢٩٠-٣٢٦

[١٠] المادة ٨١ من ميثاق الأمم المتحدة.

Available at: ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل) | الأمم المتحدة (un.org)

تم الدخول الى الموقع يوم ٢٠٢٣/١٠/٢٨ الساعة ١٢:٥٧

[١١] د. نهى عبد العزيز، "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفساد المالي والإداري في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص ٥٠

[١٢] أحمد بن صالح أحمد محمد، مرجع سابق، ص ١٠٨

[١٣] على محمد بالليل، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في ليبيا"، مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم جامعة المرقب، ع١، ٢٠١٦، ٨٦-١٠٣

[١٤] خالد حامد، "المجتمع المدني ومحاربة الفساد"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، ع ٤٧، ١٩٥،٢٠١٦-٢٠٧

[١٥] تامر سعيد أحمد (٢٠٢١). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية. مجلة كلية التربية، مج ٣١ ، ع ٤، ٤٠٣ - ٤٣٣

[١٦] علي، فاطمة صابر أحمد. (٢٠٢٢). دور الهندرة في تطوير الأساليب الإدارية بمؤسسات المجتمع المدني. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، ع ٢٠ ، مج ٤، ٨٢- ١٠٩

[١٧] أحمد بن صالح أحمد محمد، مرجع سابق، ص ١٠٣

[١٨] صلاح محمد زين الدين. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المصرية وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ٥٢ - ١٧٣

[١٩] الويزة نجار، مرجع سابق، ٩٠.

[20] Barati. A., Sharifi, M., Nemati, M., Birgani, F., (2017). The Role of Specialized Civil Society in Challenge Corruption with Glance to I.R.I, Journal of Public Administration and Governance, 2017, Vol. 7, No. 3

[٢١] هويدا محمود إبراهيم أبو الغيط (٢٠١٥). فاعلية مشاركة الجمعيات الأهلية في الحد من ظاهرة الفساد، مجلة البحوث الإدارية، مج ٣٣ ، ع ٣. ٣٩ - ١

[٢٢] المرجع السابق، ص ٨

[23] Barati. A., et al., Op. Cit. P. 175

[٢٤] العبيدي، نوال طارق إبراهيم. (٢٠١٩). المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافحته في تعزيز قيم النزاهة. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، مج ٢، ع ١، ١ – ١٠
[٢٥] عثمان عبد البنات آدم إبراهيم، دور الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد الإداري والمالي وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع عشر، ٢٠٢٣، ص ١-٢٣
[٢٦] حياة فخور، مرجع سابق، ص ٤٨٢
[٢٧] حياة فخور، مرجع سابق، ص ٤٨٢
[٢٨] أحمد بن صالح أحمد محمد، مرجع سابق، ص ١١٧
[٢٩] أحمد بن صالح أحمد محمد، مرجع سابق، ص١١٨
[٣٠] الويزة نجار (2017) دور الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد. مجلة التواصل، ع ٥١. ٨٧-١٠٤
[٣١] هويدا أبو الغيط، مرجع سابق، ص ١١
[٣٢] خالد حامد، مرجع سابق، ص ٢٠٢
[٣٣] الويزة نجار، مرجع سابق، ص ٧٠
[٣٤] Barati. A., et al., Op. Cit. P. 17٩
[٣٥] Barati. A., et al., Op. Cit. P. 1٨٠
[٣٦] زياد سمير الدباغ، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في مكافحة الفساد (٢٠١٠-٢٠١٧) مصر أنموذجًا، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٥، العدد (١)، ٢٠١٨، ص ١١٨٥- ١٢٠٨
[٣٧] صلاح محمد زين الدين، مرجع سابق، ص ٦٦
[٣٨] محمد فتحي محمد أبو العنين، (٢٠٢٢). مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة جرائم الفساد. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ٩٣٨ – ٩٩١
[٣٩] صلاح محمد زين الدين، مرجع سابق، ص ٦٧
[٤٠] سهير الشربيني، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في مصر، مرصد سياسات الشفافية والنزاهة –شركاء من أجل الشفافية، ٢ أكتوبر ٢٠١٨، ص ١-١٢.
تم الدخول الى الموقع يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/١٠/٢٨ الساعة ١١:٢٣ ص
[٤١] د. حسن سلامة، قراءة في نصوص قانون تنظيم العمل الأهلي الجديد، دراسات في حقوق الإنسان، Available at: دراسات في حقوق الانسان – قراءة في نصوص قانون تنظيم العمل الأهلي الجديد (sis.gov.eg)
تم الدخول الى الموقع يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/١٠/٢٨ الساعة ١١:٢٣ ص
[٤٢] د. إكرام عبد القادر بدر الدين. (٢٠٢١)، الحوكمة والحكم الرشيد في الجمهورية الجديدة، مجلة الديمقراطية، مج ٢١ ، ع ٨٣، ٢٥ – ٢٩
[٤٣] محمد نصار، رسميا.. السيسي يعلن ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدني، Available at: رسميا.. السيسي يعلن ٢٠٢٢ عاما للمجتمع المدني | مصراوى (masrawy.com)
[٤٤] د. زياد سمير زكي الدباغ، مرجع سابق، ص ١٢٠٣
[٤٥] محمد إبراهيم إبراهيم عوضين الأدهم. (٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الأجيال القادمة: مراكز الأبحاث نموذجا. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ٨٢٦ – ٩٠٢
[٤٦] د. راوية عبد القادر عويس، تقييم مساهمة منظمة المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي وبناء الثقة في مؤسسات الدولة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٨، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٨
[٤٧] سمير شوقي، مرجع سابق، ص ١٢٤
[٤٨] محمد فتحي أبو العنين، مرجع سابق، ص ٩٦٩
[٤٩] المرجع السابق، ص ٩٨٢.
[٥٠] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤-٢٠١٨، متاح على الرابط
Availableto:http://www.aca.gov.eg/arabic/AntiCorruption/Pages/nationalstrategy.aspx

[٥١] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ٢٦
[٥٢] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ٢٦
[٥٣] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ١٣
[٥٤] سهير الشربيني، مرجع سابق، ص ٨
[٥٥] مصر تحارب الفساد، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢،
Available at: مصر تحارب الفساد وتعزز قيم النزاهة والشفافية-الهيئة العامة للإستعلامات (sis.gov.eg) accessed on ٢٠٢٣/١١/٠٧ at 01:03

[56] Look at: Final Report on the Implementation of the National Anti- Corruption Strategy 2019-٢٠22 Executive Summary, p.5-6.

[57] Corruption in Egypt 2019 Combat & Challenges, Report Summary of Forum for Development and Human Rights Dialogue About Corruption in Egypt, p. 3 Available at: Corruption-Combating.pdf (fdhrd.org) . accessed on 07/11/2023 at 09:45

[٥٨] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ٢٧
Available at: Corruption-Combating.pdf (fdhrd.org) . accessed on 07/11/2023 at 09:45

[٥٩] الدليل الاسترشادي لتقارير المتابعة الدورية للجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩/٢٠٢٠، الأمانة الفنية للجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته إصدار ٢٠١٩، ص ٤٠-٤٢
متاح على: 2021-637510565236912434-691.pdf (aca.gov.eg)

[٦٠] تقرير متابعة عام ٢٠٢٠، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٠، الأمانة الفنية للجنة الوطنية/ الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، ص ٦٨
متاح على: 2022-637852905710432152-43.pdf (aca.gov.eg)

[61] Look at: Final Report on the Implementation of the National Anti- Corruption Strategy 2019-٢٠22 Executive Summary, p.١١,12

[٦٢] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، تقرير متابعة عام ٢٠٢٠، إبريل ٢١، ص ٦٩
Available at: 2022-637852905710432152-43.pdf (aca.gov.eg)

[٦٣] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، تقرير متابعة عام ٢٠٢٠، إبريل ٢١، ص ٧٠
[٦٤] انظر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، تقرير متابعة عام ٢٠٢٠، إبريل ٢١، ص ٧٠
[٦٥] انظر نص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ٢٧
[٦٦] انظر نص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص٩٧
[٦٧] انظر نص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ص ٢٠
[٦٨] مصر تحارب الفساد، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢،
Available at: مصر تحارب الفساد وتعزز قيم النزاهة والشفافية-الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg) accessed on ٢٠٢٣/١١/٠٧ at 01:٢٠